تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش (مراقبة حقوق الإنسان) باللغة العربية

العـــــراق: وجـــــه واســـم!

الـضحـايـا الـمـدنـيـون لحـركـة الـتـمـرد في الـعـراق

كما وعدنا القراء، تنشر (المدى) التقرير الذي اعدته منظمة هيومن رايتس ووتش (مراقبة حقوق الإنسان) تحت عنوان (العراق: وجه واسم) الذي أطلق في نسخته العربية بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٥، ويتضمن وقائع هائلة لاستهداف المواطنين من قبل جماعات المتمردين فضلاً عن انتهاك القوات الأمريكية وقوات الحكومة العراقية لقوانين الحرب، إلا أن التقرير يركز على استهداف ما تدعوهم بالمتمردين للطوائف الدينية والسياسيين والأكاديميين والعاملين في أجهزة الإعلام والنساء، ويصف عمليات الخطف والقتل والإعدامات والذبح. وبسبب المساحة والعرض الصحفي وجدنا من الضروري حذف الهوامش التي وردت في هذا التقرير المهم.

جماعات المتمردين في العراق

تستخدم كلمة "التمرد" لوصف الجماعات الكثيرة التي تشهر السلاح في وجه القوات الأجنبية في العراق وفي وجه قوات الأمن العراقية الجديدة منذ نيسان ٢٠٠٣، إلا أن هذه الجماعات –التي لا يعرف عددها بصورة واضحة – متنوعة ومتباينة، من حيث أن ولاءها وتشكيلها ومصادر تمويلها واستراتيجياتها وأهدافها أمور خاضعة للتغيير والتحول، ولهذه الجماعات هدف مشترك، ألا وهو إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في العراق، وتطمح جماعات كثيرة منها في أن تحل محل الحكومة العراقية الحالية التي تعتبرها حكومة غير شرعية إما بسبب مساندة الولايات المتحدة لها وإما بسبب سيطرة الشيعة والأكراد عليها، وأهم ما في هذا التقرير أن جماعات المتمردين تتبنى فيما يبدو وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بمسار العمل العسكري والأهداف المشروعة للهجمات العسكرية،

وقد اعترفت جماعات متمردة بعينها، بل وتباهت، مرارا بدورها في عمليات الاختطاف والإعدام دون محاكمة والهجوم على الجماعات الدينية أو العرقية والتفجيرات الانتحارية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، ويلاحظ أن التسجيلات المرئية التي تبثها هذه الجماعات تصويرا لعمليات الإعدام بقطع الرأس لا تدع مجالا للشك في مسؤوليتها عن ارتكاب أخطر جرائم الحرب، بينما تركز جماعات أخرى هجماتها بدرجة أكبر على الأهداف العسكرية على الرغم من احتمال كونها مسؤولة عن بعض الهجمات غير المشروعة على المدنيين، وفي بعض الأحيان أدانت بعض جماعات المتمردين الهجمات على المدنيين، سواء العراقيين منهم أم الأجانب، لكن هذا لا يعني أن جماعات المتمردين يمكن تقسيمها تقسيما دقيقا بناء على احترامها للقانون الإنساني الدولي، فالتحالفات المائعة فيما بينها، وما يبدو أنه تعاقدات من الباطن، والطبيعة السرية للتمرد بصفة عامة تجعل من الصعب –إن لم يكن من المستحيل - إجراء هذا التقسيم،

وتتألف معظم جماعات المتمردين التي يتناولها هذه التقرير من العرب السنة، والذين يمثلون حوالي ٢٠٪ من تعداد سكان العراق، وتتركز أنشطتهم في قلب العراق والشمال الغربي والغرب، ويتبنى مختلف أبناء العرب السنة بالطبع وجهات نظر مختلفة حيال التمرد، فالبعض يعارضونه بصورة عامة، أو يعترضون على كيفيته، بينما يؤثر البعض الآخر عدم الانضمام للمتمردين، وإن كانوا يؤيدون أهدافهم، ويلاحظ أن السنة الذين ينتقدون التمرد أو الذين يعتبرون حلفاء للحكومة الجديدة يواجهون خطر استهدافهم من جانب جماعات المتمردين،

ويلاحظ أن من ينضمون إلى جماعات المتمردين يفعلون ذلك لأسباب مختلفة على ما يبدو، كالرغبة في طرد القوات الأجنبية من العراق، والخوف من التهميش في ظل الحكومة التي يسيطر عليها الشيعة بعد عقود من سيطرة السنة، والصراع على المناطق الاستراتيجية مثل كركوك، وينظر البعض إلى التمرد باعتباره جزءا من الحرب الإسلامية العالمية على الولايات المتحدة، ويتضمن أعضاء هذه الجماعات مسؤولين سابقين بالحكومة وقوات الأمن، فقدوا وظائفهم بعد سقوط حكومة صدام حسين في عام ٢٠٠٣، إلى جانب أعضاء بحزب البعث، كما انضم آخرون للجماعات غضباً من جرائم الحرب التي ترتكبها القوات الأمريكية أو ما يعتبرونه عدم احترام القوات متعددة الجنسيات للثقافة والمؤسسات العراقية، ويبدو أن البعض يشتركون في هجمات بعينها لكسب المال فحسب، وفي كانون الثاني ٢٠٠٥، قال اللواء محمد عبد الله الشهواني رئيس جهاز الاستخبارات العراقية "لقد فاض الكيل بالناس بسبب انعدام الأمن والكهرباء، فأصبحوا يشعرون أن عليهم أن يفعلوا شيئا"،

وبصفة عامة يمكن تقسيم جماعات المتمردين الناشطة في العراق إلى ثلاث فئات أساسية، على الرغم من التداخل فيما بينها، أولها الجماعات التي تكرس جهودها لخدمة فلسفة إسلامية محضة، والجماعات الثلاث الرئيسية في هذه الفئة هي جماعة أنصار الإسلام الكردية، وأنصار السنة، والقاعدة في بلاد الرافدين التي يبدو أن زعيمها هو الأردني أبو مصعب الزرقاوي، والمعروفة أيضا باسم جماعة التوحيد والجهاد أو القاعدة في بلاد الرافدين، وكانت جماعة أنصار الإسلام موجودة قبل الحرب ويبدو أنها اندمجت مع أنصار السنة التي تكونت بعد غزو العراق بزعامة الولايات المتحدة، كما هي الحال مع الجماعات الإسلامية المتطرفة الأخرى، والهدف المباشر لهذه الجماعات هو إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في العراق والإطاحة بالحكومة العراقية التي تساندها الولايات المتحدة، وتحركها تفسيرات متزمتة للإسلام تجعلها راغبة في إقامة دولة إسلامية يحكمها التفسير الحرفي للشريعة، وتنظر إلى الصراع المسلح في العراق باعتباره جزءا من حرب عالمية على الاستعمار والعدوان العسكري من جانب الولايات المتحدة والدكتاتوريات الفاسدة غير الإسلامية في العالم العربي، وثمة عدد غير محدد من المقاتلين الأجانب من بعض البلدان مثل السعودية والكويت وسوريا والأردن واليمن دخلوا العراق للمشاركة في القتال، وتقول بعض المصادر إن هؤلاء المقاتلين الأجانب مسؤولون عن معظم التفجيرات الانتحارية المميتة،٩

هذه الجماعات مسؤولة عن الكثير من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يوثقها هذا التقرير، فالمجموعات الثلاث السابق ذكرها أعلنت مسؤوليتها مراراً عن هجمات استهدفت مدنيين وعن عمليات إعدام للمدنيين وأعضاء قوات الأمن المأسورين، وأذاعت تسجيلات مرئية عن ضحايا الاختطاف وعمليات الإعدام، ومن أمثلة ذلك في شهر آب ٢٠٠٤، عندما نشرت صوراً فوتوغرافية وتسجيلاً مرئياً على موقع على الإنترنت له علاقة بجماعة أنصار السنة يبين عملية إعدام ١٢ من عمال النظافة والطهاة النيباليين، منهم واحد بقطع الرأس، وقال بيان للجماعة، التي سبق لها إعلان المسؤولية عن الاختطاف، إن الجماعة أعدمت هؤلاء العمال لأنهم "جاءوا من بلادهم لمحاربة المسلمين وخدمة اليهود والنصارى"،

وتضم الفئة العامة الثانية جماعات المتمردين التي ترتبط بشكل ما بحزب البعث أو بالحكومة السابقة التي كان يترأسها صدام حسين، وطبقا لما يراه المحللون العراقيون والأجانب، فإن معظم زعماء هذه الجماعات من الأعضاء السابقين في هياكل الأمن أو الاستخبارات العراقية الذين يتمتعون بالمهارات التنظيمية والعسكرية، وقد يكون بعضهم قد أعد للتمرد قبل بدء الغزو عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من أنهم ينتمون أصلا إلى حزب علماني، فإن بعض هذه الجماعات فيما يبدو تتعاون مع الجماعات الإسلامية، إما بتقديم التمويل لها، وإما بالقيام بدور في العمليات المشتركة، ويبدو أن بعض هذه الجماعات تدين بالولاء لصدام حسين مثل "العودة" و"وهج العراق" و"جيش مجاهدي العراق" و"فدائيي صدام"، لكن ثمة آخرين يتنصلون من الزعيم السابق فيما يبدو، وتستهدف بعض هذه الجماعات المدنيين خطفاً أو إعداماً،

الفئة الثالثة هي ما يسميه بعض المحللين بالقوميين أو السنة القوميين، ويتألف أكثرهم من العرب السنة الذين يقاتلون لأسباب مختلفة من أجل طرد القوات الأجنبية من العراق، دون أن تكون دوافعهم هي العقيدة الدينية أو الصلة بالحكومة السابقة، وكثيرا ما يتخذ المتمردون من هذا النوع مكانهم بين الأهالي أو في الأقاليم أو بين القبائل ويحملون السلاح في منطقة معينة للدفاع، من وجهة نظرهم، عن السكان من عدوان القوات الأجنبية، بينما يقوم آخرون بعملياتهم في مناطق أوسع في قلب العراق وشماله بغرض إنهاء وجود القوات العسكرية الأجنبية في العراق، ويتضمن هؤلاء أعضاء الحكومة السابقة والجيش الذين سرحوا بعد سقوط الحكومة في عام ٢٠٠٣، أو أشخاص يخشون من سيطرة الشيعة والأكراد على الحكومة في العراق، وانضم آخرون إلى هذه الفئة غضباً من الانتهاكات التي ترتكبها القوات الأمريكية وغيرها من قوات التحالف، الأمر الذي أدى إلى وفاة مدنيين عراقيين وتدمير للممتلكات، وتقول بعض هذه الجماعات إنها تريد عراقاً يسترشد بالمبادئ الإسلامية، لكنها لا تعتنق رؤية الجماعات الإسلامية، وبالمقارنة بالجماعات الإسلامية المتطرفة، يبدو أن هذه الجماعات القومية عموما تقتصر في هجماتها على الأهداف العسكرية، ويدين بعضها الهجوم على المدنيين،

وهذه الفئات الثلاث ليست بينها حدود صارمة، فالأهداف الدينية تختلط بالقومية، وبعض الجماعات ليس من السهل تصنيفها، فالجيش الإسلامي في العراق مثلا جماعة أغلبها من القوميين السنة ذوي التوجهات الإسلامية القوية، ولكن ليس على غرار المتزمتين المتطرفين، ويبدو أنه يتجنب الهجمات المباشرة على المدنيين بالسيارات المفخخة والقنابل الانتحارية، ولو أنه أعلن مسؤوليته مرارا عن اختطاف مدنيين وإعدامهم، أما الجماعات الأخرى مثل جيش محمد والرايات البيض فيبدو أنها تريد عراقاً يستهدي بالشريعة الإسلامية، لكنها تدعي أنها أقل استعداداً لاستهداف المدنيين العراقيين في سبيل تحقيق هذا الهدف، وبعض الجماعات التابعة للبعث تتعاون مع بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة، على الرغم من أنها انبثقت أساسا عن حزب علماني،

وجدير بالذكر أنه من الصعب الحصول على المعلومات الدقيقة عن الفئات العامة الثلاث للمتمردين المشار إليها آنفا؛ إذ إن جماعات جديدة للمتمردين تعلن مسؤوليتها عن الهجمات المسلحة بصورة دورية، ولكن من المستحيل التحقق مما إذا كانت تنظيمات منسقة أو جماعات من الأصدقاء من أهالي الحي؛ وقد تبين فيما بعد أن بعض البيانات غير صحيحة،

وطبقا لما جاء على ألسنة كبار مسؤولي الاستخبارات والأمن الأكراد الذين حاورتهم منظمة هيومن رايتس ووتش فإن هذه الجماعات كثيرا ما تنتظم في خلايا صغيرة بقيادة زعيم واحد يعرف "بالأمير"، الذي يصدر التوجيهات بخصوص العمليات، وفي بعض الأحيان لا يعلم زعماء الجماعات العموميون بوقوع هجوم ما إلا بعد وقوعه فعلا، كما أن هناك جماعات جديدة تتشكل وتنحل على نحو منتظم، مكوّنة بذلك هياكل وتحالفات جديدة، كما تلجأ بعض الجماعات إلى تغيير أسمائها للإيهام بوجود عدد كبير من الجماعات، وقد خلصت مقالة بالإنجليزية عن التمرد ووسائل الإعلام إلى أن التسميات المربكة "قد تكون حيلة ترمي إلى خلق الانطباع بأن العناصر الإسلامية أكثر من الفصائل الأخرى"،

وبالمثل نجد أنه ليس بالإمكان تحديد عدد المتمردين في العراق تحديدا دقيقا، ففي ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣، قال الجنرال جون أبي زيد قائد القيادة الأمريكية الوسطى إن عدد "المسلحين النشطين" الذين يناهضون القوات الأمريكية وقوات التحالف لا يتجاوز خمسة آلاف، وبعد أحد عشر شهرا قال مسؤولون أمريكيون إن "عناصر المقاومة الأساسية" تتراوح بين ثمانية آلاف واثني عشر ألفا، وإن هذا العدد قد ارتفع إلى أكثر من ٢٠ ألفا نظراً لانضمام المتعاطفين لها إلى جانب المتواطئين معها خفية، وفي كانون الثاني ٢٠٠٥، أعلن رئيس الاستخبارات العراقية اللواء محمد عبد الله الشهواني أن "المقاومة أكبر من القوات الأمريكية في العراق"، مقدرا عددها بمائتي ألف، إلا أن هذا الرقم يشمل كلا من المتعاطفين مع المقاومة إلى جانب المقاتلين بالفعل،

كما يستحيل التعرف على عدد المتمردين الأجانب في العراق نظرا لمجيئهم ورحيلهم من حين لآخر عبر الحدود العراقية المسامية، وذلك من سوريا في أكثر الحالات،٢٤ وطبقا لتقديرات معهد بروكنغز بالعاصمة الأمريكية واشنطن في أيار ٢٠٠٥، يبلغ عدد المقاتلين الأجانب في العراق ألفا (ضمن المتمردين الذين يبلغ عددهم ١٦٠٠٠)، وفي ربيع ٢٠٠٥، أخبر أحد مسؤولي التحالف ببغداد الصحفيين أن نسبة غير العراقيين فيمن قتل أو أسر من المتمردين لا تصل إلى ٥٪، وبعد ذلك، أوضح الجنرال أبي زيد للكونغرس الأمريكي في ٢٣ حزيران أن عدد المقاتلين الأجانب يتزايد، حيث قال "أعتقد أن عدد المقاتلين الأجانب الذين يفدون إلى العراق الآن أكبر مما كان عليه قبل ستة أشهر"، وذلك على الرغم من أن قوة التمرد إجمالاً "لا تزال تقريبا كما هي"،

وأخيرا، فإن العناصر الإجرامية تلعب دورا مهما؛ إذ إن غياب القانون والنظام خصوصا في بغداد وغيرها من المدن قد خلق مرتعاً خصباً للعصابات الإجرامية التي يستتر بعضها بواجهة سياسية أو إسلامية للتغطية على نواياها غير المشروعة، فنسبة كبيرة من حوادث الاختطاف مثلا يبدو أن مرتكبيها هم من العصابات الإجرامية الساعية للحصول على فدية مالية، ويستهدف هؤلاء الأجانب أحيانا، لكن معظم ضحاياهم من أثرياء العراق أو من يعملون مع المنظمات أو الشركات الأجنبية، وطبقا لدراسة أجرتها وزارة الصحة العراقية في نيسان ٢٠٠٥، فإن العصابات الإجرامية اختطفت ما بين ١٦٠ و٣٠٠ طبيب عراقي منذ نيسان ٢٠٠٣، وقتلت أكثر من ٢٥، وقد فر حوالي ألف طبيب من العراق، ويسير على نهجهم ٣٠ آخرون في المتوسط كل شهر،

ووفقا لبعض التقارير، فإن جماعات المتمردين تستغل الفقر وارتفاع نسب البطالة في العراق فتدفع المال للعراقيين لتنفيذ الهجمات،فتفجير عبوة ناسفة محلية الصنع يدر ما يصل إلى ٢٠٠ دولار أمريكي، على حد قول أحد خبراء الأمن الامريكيين، أما قتل أمريكي فيدر مبلغا يصل إلى ألف دولار، وفي بعض الحالات، ورد أن الجماعات الإجرامية باعت ضحايا الاختطاف إلى جماعات المتمردين،

الهجوم على المدنيين

لا يُعرف عدد المدنيين الذين قتلوا في العراق؛ فالفوضى الناجمة عن الصراع، وتعثر سير العمل في المؤسسات العراقية، وعدم استعداد القوة متعددة الجنسيات للاحتفاظ بإحصائيات عن وفيات المدنيين تجعل من الحصول على أرقام دقيقة أمرا شديد الصعوبة. وبالإضافة إلى ذلك، فليست كل الوفيات بين المدنيين ناجمة عن انتهاك القانون الإنساني الدولي.

وطبقا لمشروع تعداد الضحايا العراقيين، الذي يقع مقره في المملكة المتحدة، فقد أفادت وسائل الإعلام أن عدد الوفيات بين المدنيين من جراء القتال من آذار ٢٠٠٣ إلى آذار ٢٠٠٥ بلغ ٢٤٨٦٥وفي تشرين الثاني ٢٠٠٤، أوردت إحدى منظمات الصحة العامة في الدورية الطبية البريطانية (ذي لانسيت) أن نسبة الوفيات في العراق بعد الغزو الذي تتزعمه الولايات المتحدة أعلى مرة ونصف المرة من نظيرتها قبل الغزو (وأعلى مرتين ونصف المرة مع احتساب الإحصائيات الخاصة بالفلوجة، التي شهدت قتالا عنيفا في نيسان تشرين الثاني ٢٠٠٤). وبناء على مسح أجري من منزل لمنزل وشمل ٩٨٨ أسرة عراقية، قدر التقرير وقوع ٩٨ ألف "حالة وفاة زائدة عن المعتاد" بعد بدء الحرب (مرة أخرى دون احتساب الفلوجة). ومن هذه "الوفيات الزائدة عن المعتاد" نجد أن ٢٤٪ نجم عن العنف (٥١٪ باحتساب الفلوجة). وجدير بالذكر أن المسح المذكور لا يميز بين وفيات المدنيين والعسكريين، كما أنه لا يبين ما إذا كانت الوفيات قد نجمت عن انتهاك القانون الإنساني الدولي أم لا.

وقد أصدرت الحكومة العراقية عددا من التصريحات عن وفيات المدنيين من جراء هجمات المتمردين، ولكن من المستحيل التثبت من دقة هذه المقولات. ففي نيسان ٢٠٠٥، قال وزير حقوق الإنسان إن المتمردين قتلوا ستة آلاف مدني وأصابوا ١٦ ألفا على مدى العامين الماضيين. وبعد شهرين، قال وزير الداخلية العراقي إن المتمردين قتلوا ١٢ ألف مدني في عام ٢٠٠٤ والنصف الأول من عام ٢٠٠٥، على الرغم من أن مسؤولين بالحكومة ذكروا في وقت لاحق أن هذا الرقم كان تقديريا. وفي وقت لاحق ذكرت وزارة الداخلية العراقية أرقاما أكثر دقة، حيث قالت إن المتمردين قتلوا ٨١٧٥ من المدنيين وضباط الشرطة العراقيين فيما بين آب ٢٠٠٤ وأيار ,٢٠٠٥ ولم تشر الوزارة إلى توزيع هذا الرقم بين المدنيين والشرطة.

ثم أصدرت الحكومة العراقية أرقاما حديثة في تموز ٢٠٠٥، بناء على معلومات مستقاة من وزارات الصحة والداخلية والدفاع. وقالت الحكومة إن وفيات المدنيين في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٥ من جراء التفجيرات والاغتيالات والاشتباكات المسلحة مع المتمردين بلغت ٥٩٤،١ إجمالا. وفي أثناء هذه الفترة قتل المتمردون ٨٩٥ من عناصر قوات الأمن العراقية (٢٧٥ جنديا و٦٢٠ شرطياً). ونكرر هنا أن الوفيات بين المدنيين ليست كلها ناجمة عن انتهاك قوانين الحرب.

الغرض من الهجمات على المدنيين

تزعم جماعات المتمردين في العراق أنها تهاجم المدنيين لتحقيق أهداف مختلفة، منها الضغط على الحكومات الأجنبية، وثني العراقيين عن مؤازرة الحكومة الحالية، والانتقام لما تراه من المظالم التي لحقت بها في السابق. فطبقا للبيانات المنسوبة إلى هذه الجماعات، وللتقارير الإعلامية وآراء الخبراء في التمرد في العراق وخارجه، يبدو أن المراد من هجمات هذه الجماعات هو تحقيق الأهداف التالية:

معاقبة الأفراد المتعاونين:

كثيرا ما يهدف الهجوم على المترجمين والسائقين والمقاولين العراقيين وغيرهم ممن يعملون مع الحكومات الأجنبية إلى معاقبتهم على تعاونهم معها وتحذير الآخرين من هذا النوع من العمل. وتبث بعض جماعات المتمردين تسجيلات مصورة لعمليات الإعدام، التي تتم أحيانا بقطع الرأس، على الإنترنت أو على اسطوانات مدمجة تباع في الأسواق، ويسبقها "اعتراف" وبيان من الشخص المحتجز، مثلما قال سيف عدنان كنعان، الذي كان يعمل ميكانيكي سيارات مع الجيش الامريكي في الموصل، قبل قطع رأسه على يد متشددين من جماعة أنصار السنة: "أقول لكل من يريدون العمل مع الأمريكان ألا يعملوا معهم".

معاقبة الجماعات على التعاون أو على المطالبة بالسلطة السياسية. تُعتبر الهجمات التي تقع على الطوائف الدينية والعرقية في العراق — الشيعة، والأكراد، والمسيحيين —عقابا جماعيا على ما يعد تعاونا مع القوات الأجنبية، وفي حالة الشيعة والأكراد على مطالبتهم بالسلطة الوطنية. ففي ١٩ أيلول ٢٠٠٤، أعلنت جماعة أنصار السنة أنها أسرت وقتلت ثلاثة من الحزب الديمقراطي الكردستاني، ونشر موقع الجماعة على الإنترنت تسجيلا مصوراً يبين عملية قطع رؤوس هؤلاء الثلاثة. وقال بيان الجماعة "إن الجماعات الكردية العميلة... تدين بالولاء للصليبيين وتواصل الحرب على الإسلام وأبنائه".

الضغط على الحكومات الأجنبية لحملها على الرحيل عن العراق

كثيراً ما تكون عمليات اختطاف المدنيين الأجانب وقتلهم مصحوبة بالمطالبة بإخراج قوات دولة معينة من العراق. ففي تموز ٢٠٠٤ مثلا، اختطف الجيش الإسلامي في العراق سائق الشاحنة الفلبيني أنجيلو دي لاكروز، ثم نشر تسجيلا مصوراً يظهر فيه السائق راكعا أمام ثلاثة مسلحين يهددون بقتله إذا لم تنسحب القوات الفلبينية من العراق. فأذعنت الحكومة الفلبينية في ١٢ تموز، وأفرج المتمردون عن دي لا كروز.

تقويض أركان الحكومة العراقية: ترسل الهجمات التي تستهدف السياسيين العراقيين ومسؤولي الحكومة العراقية رسالة مفادها أن العراقيين الذين يشاركون في الحكومة الجديدة يعرضون أنفسهم لخطر الموت ويهددون حياة أسرهم أيضا. فقبل ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، حذرت عدة جماعات العراقيين من التصويت في الانتخابات، حيث حذر أنصار السنة والجيش الإسلامي في العراق والقاعدة في بلاد الرافدين العراقيين من المشاركة في الانتخابات العراقية في ٣٠ كانون الثاني ,٢٠٠٥ حيث قال بيان لأنصار السنة "ليعلم الناخبون أنهم حتى وإن لم يدلوا بأصواتهم (ولكنهم ذهبوا إلى لجان الانتخاب) فإنهم لن يفلتوا من أيدي المجاهدين، حتى بعد الانتخابات".

إلقاء الذعر في نفوس السكان المدنيين

كما تهدف الهجمات أيضا إلى دفع العراقيين المناصرين للحكومة الجديدة إلى فقدان الثقة في قدرة الحكومة والقوة متعددة الجنسيات على توفير الأمن.

تحويل الموارد بعيدا عن المهام العسكرية

ترغم الهجمات الموجهة إلى المدنيين والأهداف المدنية الحكومة العراقية والقوة متعددة الجنسيات على تخصيص موارد لحماية مشروعات إعادة البناء ومرافق البنية التحتية والمنظمات الإنسانية وغيرها مما يسمى "بالأهداف السهلة".

عرقلة إعادة البناء

تؤدي الهجمات التي تستهدف مقاولي إعادة البناء الأجانب، بالإضافة إلى خطوط أنابيب النفط، وشبكات الكهرباء ومحطات المياه، إلى عرقلة حركة البناء والتعمير في العراق، وتوجه رسالة مفادها أن السلطات العراقية الجديدة لا تستطيع الوفاء باحتياجات الشعب. وطبقا لما تقوله القوات الأمريكية، فقد تم توجيه ما يصل إلى ٢٥٪ من المبلغ المخصص لمشروعات إعادة البناء، وقدره ٤،١٨ مليار دولار، لمتطلبات الأمن.

استثارة رد فعل عنيف

قد تدفع الهجمات الموجهة إلى المدنيين والأهداف المدنية القوات العراقية والقوات متعددة الجنسيات إلى القيام برد فعل عنيف يؤدي إلى مقتل المدنيين أو تدمير البنية التحتية. وهكذا فقد تؤدي هذه الهجمات إلى دق إسفين بينها وبين السكان، مما يساعد جماعات المتمردين على كسب التعاطف واستعداد الناس للانخراط في صفوف المتمردين.

الإفراج عن المعتقلين

تستخدم جماعات المتمردين المدنيين المختطفين للمطالبة بالإفراج عن أشخاص من المعتقلات العراقية. ففي ١٦ أيلول ٢٠٠٤، اختطفت جماعة التوحيد والجهاد ثلاثة مهندسين مدنيين في بغداد، وهم يوجين أرمسترونغ وجاك هنسلي من الولايات المتحدة، وكينيث بيغلي من المملكة المتحدة، وهددت التسجيلات المصورة والبيانات المنشورة على الإنترنت بإعدامهم ما لم تفرج الحكومة الأمريكية عن معتقلات عراقيات. وانقضت المهلة التي حددتها الجماعة دون أن يُستجاب لمطالبها، فقامت الجماعة بقطع رؤوس الثلاثة. وفي تسجيل مرئي نشر على أحد مواقع الإنترنت قبل الإعدام الأخير ظهر بيغلي وهو يتوسل إلى رئيس الوزراء البريطاني توني بلير قائلا: "أرجوك، أرجوك أن تفرج عن السجينات المحتجزات بالسجون العراقية".

مبررات الهجمات على المدنيين

تتعلل جماعات المتمردين في العراق التي تستهدف المدنيين بحجج مختلفة لتبرير هجماتها؛ وتنقسم معظم هذه الحجج إلى فئتين: أولا الحجج القائلة بأن الضحايا يدعمون الوجود العسكري الأجنبي بشكل أو بآخر، وبذلك يمثلون جزءا من هذه القوة العسكرية، وثانيا القول بأن جوانب معينة من الصراع المسلح في العراق تبرر الهجوم على المدنيين.

وكما أشرنا من قبل، فإن القانون الإنساني الدولي يحرم شن هجمات على المدنيين مهما كانت الظروف والأحوال؛ ويلاحظ أن انطباق القانون الإنساني الدولي لا علاقة له بطبيعة الصراع المسلح، أي بكون الحرب عادلة أو غير عادلة، مشروعة أو غير مشروعة، ففي كل الحالات ينطبق القانون الإنساني الدولي.